الاوتوقراطية . وهذه هي الوقائع والبراهين : **اولا** : الصلاحيات القانونية التي وضعها بن جوريون بين يديه شخصيا ، كافية وحدها للتدليل على ذلك . **ثانيا** : واقع « اللجنة الاستشارية » التي عينها بن جوريون « لتساعده » في شؤون الدفاع ، واقع بقي دوما محكوما لهيمنته وسلطته الفردية . فقد شكل بن جوريون لجنة « تتألف من عضو او اثنين من اعضاء الوزارة المنضلين عنده ومن « خبراء الجيش » في المباي (اي الحزب الذي يرأسه بن جوريون) ، ومن عدد من الموظفين البارزين ، ومن رئيس اركان تساهل (الذي يعينه ويقيله بن جوريون) ومن رئيس المخابرات (الذي يعينه ويقيله بن جوريون ايضا) ، بالاضافة الى عدد قليل من الضباط البارزين المختارين (من قبل بن جوريون) والمستشارين **الشخصيين** . ولم يحدث ان التقت هذه المجموعة الا بناء على طلب بن جوريون نفسه ... وكان الرباط المشترك بينهم ولاؤهم الثابت لبن جوريون »(٩٤). **ثالثا** : « كان الجيش ، **رسميا** ، مسؤولا امام حكومة اسرائيل التي هي تحالف مؤلف من المباي والاحزاب الاشتراكية والدينية والليبرالية الصغيرة . وفي **الحقيقة** ، لم يكن لوزراء المباي ولا لوزراء المابام، في الوزارة ، تأثير كبير على الجيش . ونادرا ما استشيرت الاحزاب الصغيرة في التحالف في قضايا الجيش والدفاع »(٩٥). **رابعا** : « كانت لجنة الكنيست الخاصة بالشؤون الدفاعية والخارجية مجموعة سهلة الانقياد وشكلية »(٩٦).

اما النتائج الاساسية لهذه الصيغة البيروقراطية الاوتوقراطية ، فيمكن تلخيصها على النحو التالي : ١ — تثبيت هذه الصيغة « البن جوريونية » واستمرارها طوال الفترة الممتدة منذ تأسيس اسرائيل وحتى حزيران من العام ١٩٦٧ (باستثناء فترة الـ ١٥ شهرا التي استقال اثناءها بن جوريون في الاعوام ١٩٥٣ — ١٩٥٥) . كذلك فان جانبا اساسيا من تلك الصيغة لا زال يحكم العلاقات المدنية — العسكرية منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى الآن . ٢ — الاعتناء بالجيش على حساب وزارة الدفاع مما ادى الى تغليب سلطة الجيش على سلطة الوزارة(٩٧). وهذا الواقع له معنى واحد هو اضعاف الرقابة المدنية على الجيش(٩٨). ٣ — حرمان الجيش من عدد من ضباطه الاكفاء (من الزاوية الصهيونية) الذين اما ابعدوا او لم يبق امامهم الا مغادرة مواقعهم في كل من الجيش ووزارة الدفاع(٩٩). ٤ — قيام سلسلة من الولاءات الشخصية على مستوى القمة(١٠٠) شكلت — الى حد ما — مراكز قوى وتحالفات عشائرية الطابع .

الازمة الكبرى الثانية : قضية لافون

المرحلة الاولى : اشتهرت هذه القضية باسم بنحاس لافون احد ابرز العناصر المتصارعة في واحدة من اكبر الازمات التي مرت بها العلاقات المدنية — العسكرية في اسرائيل . ولافون منظّر بارز وخطيب مفوه في كل من المباي والهستدروت واحد ابرز اتباع بن جوريون في فترة من الفترات(١٠١).

كان الصراع قد احتد بين تيارين رئيسيين داخل اسرائيل . التيار الاول يرأسه بن جوريون (ومن ابرز عناصره موشيه ديان ولافون وشمعون بيرس) ويتبنى هذا الاتجاه سياسة عسكرية عنيفة ضد العرب والدول العربية . اما التيار الثاني فيرأسه موشيه شاريت ، وزير الخارجية في مطلع الخمسينات ، وينتقد سياسة العنف والغارات الاستباقية والانتقامية ضد الدول العربية ويطالب بجهود اكثر « للتقارب » مع العرب . وقد وصل الخلاف بين التيارين لدرجة حادة انقسم معها مجلس الوزراء والمباي بين مؤيد ومعارض لهذا الفريق او ذاك(١٠٢). ازاء هذا الوضع ارتأى بن جوريون ان يقدم استقالته على ان يساوم على خطه الاستراتيجي والتكتيكي . وكان — باستقالته — يراهن على ان غيابه لن يطول على اساس ان التيار المنافس له سيستنفذ سياسته في وقت سريع. ولكن بن جوريون حرص قبل ان يعلن استقالته على زرع قنبلة موقوتة لمنافسه شاريت . لكن تلك القنبلة لم تنفجر كما اراد لها بن جوريون وكان ان اصابته هو بشظاياها اكثر مما اصابت منافسه . فقد زرع بن جوريون ثلاثة من اخلص اتباعه في ارفع المراتب التي تحيط بشاريت غريمه الذي اصبح الرئيس الجديد للوزارة لكي يضمن استمرار سياسته من جهة ولكي يعيق تنفيذ سياسة غريمه من جهة ثانية . فقبل استقالته بيوم واحد ، عين بن جوريون تابعه ديان قائدا اعلى للجيش كما عين بنحاس لافون ، احد اخلص اتباعه آنذاك ، وزيرا للدفاع بالاضافة الى تعيين شمعون بيرس ، احد اكثر المقربين اليه ، مديرا عاما لوزارة